

مدى فعالية الحوافز المتعلقة بالاستثمار في ظل التطور التشريعي بالجزائر

development in Algeria The effectiveness of investment incentives in light of the legislative

د. ولد اعمر الطيب، أستاذ محاضر قسم (أ)،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.

د. بلقنيشي الحبيب، أستاذ محاضر قسم (أ)،

ملحقة السّوق، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.

تاريخ الإيداع: 2018/04/11 - تاريخ المراجعة: 2018/05/28

ملخص:

جاء قانون الاستثمار رقم: 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار بالعديد من الحوافز الجبائية والضريبية قصد تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، ولقد حرص المشرع الجزائري على وضع تحفيزات جبائية وضريبية بخصوص الاستثمارات بصفة عامة، ولقد قسمها إلى قسمين، المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة والقسم الثاني المزايا الاستثنائية بفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، وتسري هذا المزايا على المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب قصد دعم الاستثمار، وأهم ميزة جاء بها القانون المذكور بخصوص الضمانات الممنوحة للمستثمرين أن تغيير أو تعديل قانون الاستثمار لا يؤثر على الاستثمارات المنجزة بخصوص الحقوق والمزايا إلا إذ طلب المستثمر صراحة ذلك، مما يكرس الثقة لدى المستثمر سواء كان وطني أو أجنبي.

ولكن هذه الدراسة تتطلب إجراء مقارنة ما بين قوانين الاستثمار السابقة ولاسيما المرسوم 93-12 والامتيازات التي تضمنها (الجبائية والضريبية) والأمر 01-03 المتعلق بالاستثمار والذي ميز بين مرحلتين في مجال تطبيق الحوافز الجبائية؛ مرحلة انجاز الاستثمار وفترة الاستغلال، ولذلك نتطرق إلى الأمر 06-08 المعدل للأمر 01-03 وما جاء به من تحفيزات جبائية بخصوص الاستثمارات وصولاً إلى قانون الاستثمار الأخير 16-09 وما جاء به من تحفيزات على غرار القوانين السابقة، وهذه الدراسة تسمح لنا بمدى معرفة العلاقة الموجودة ما بين الحوافز الجبائية المختلفة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار، الحوافز القانونية، الحوافز الضريبية، الحوافز العقارية، العقار الصناعي، مجال الاستثمار، الاستثمار الأجنبي.

Summary:

Investment Law No. 16-09 of 03/08/2016 on the promotion of investment comes from numerous tax and tax incentives to encourage foreign direct investment outside the hydrocarbon sector. The Algerian legislator was eager to develop tax and tax incentives for investment in general and divided them into two parts: the common benefits of all exploitable investments and the second part, the special benefits of the interest on investments of importance. particular to the national economy. This advantage applies to domestic and foreign economic agents to support investment. Guarantees to investors that the amendment or amendment of the Investment Law does not affect investments made in respect of rights and benefits without the investor's express request, which creates confidence in the investor, be it national or foreign.

However, this study requires a comparison between the previous investment laws, including Decree 93-12, the privileges they contain (taxes and duties) and the Investment Ordinance 01-03, which is distinguished between two phase application of tax incentives; The period of completion of the investment and the period of operation. Therefore, we refer to order 06-08 modified to order 01-09 and the 1603 and tax incentives in terms of investments up to the law on recent investments incentives that follow previous laws, and this study allows us to know the amount of knowledge The relationship between the various tax incentives and the attraction of foreign direct investment in Algeria.

Keywords:

investment, legal incentives, tax incentives, real estate incentives, industrial property, investment, foreign investment.

مقدمة:

إن التحولات الاقتصادية الراهنة في العالم وخصوصا التوجه الاقتصادي للجزائر نحو اقتصاد السوق، حتم ضرورة أن تتماشى السياسة الاقتصادية للدولة وهذه التحولات وضرورة البحث عن موارد اقتصادية خارج قطاع المحروقات الذي عرف في الآونة الأخيرة تذبذبات مذهلة انعكست سلبا على سعر المحروقات في الأسواق العالمية، مما أثر على تراجع مداخيل الدولة من هذا القطاع الحساس، وكانت أول إستراتيجية هي ضرورة جلب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز مداخيل الدولة من العملة الصعبة والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، ولا يتأتى ذلك إلا بتبني قوانين مشجعة على الاستثمار الاجنبي وتوفير مناخ مناسب له، والملاحظ للتطور التشريعي في الجزائر أن هناك اهتمام بجلب الاستثمارات الأجنبية وان كانت السياسة الاقتصادية للدولة تختلف تماما عن ما كان سائدا في سنوات السبعينيات والثمانينيات، فمع بداية سنوات التسعينيات صدرت نصوص قانونية تحفز على الاستثمار في الجزائر أكثر، وتطورت المنظومة التشريعية بإدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار بغية جلب المستثمرين.

لكن التساؤل المطروح ماهي الطبيعة القانونية للحوافز التي تضمنتها هذه النصوص؟ وما هي العراقيل التي تواجه المستثمر؟.

ولالإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا وضع الخطة التالية: مضمون وطبيعة الحوافز المتضمنة في قوانين الاستثمار في (المبحث الأول)، العراقيل التي تواجه تطبيق حوافز الاستثمار في (المبحث الثاني).

المبحث الأول

مضمون وطبيعة الحوافز المتضمنة في قوانين الاستثمار

لابد من التطرق إلى أهم قوانين الاستثمار في الجزائر.

أولا: مفهوم الحوافز:

بصفة عامة لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الحوافز، وبصفة عامة يمكن القول أن الحوافز هي مجموعة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للمستثمرين، حيث تعرف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الحافز بأنه كل ميزة اقتصادية قابلة للتقدير نقدا تقدمها الدولة المطبقة للاستثمار¹.

¹ - بابا عبد القادر، الاعتبارات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2، سبتمبر 2014، ص: 15.

وهذه الحوافز تمنحها الدولة للمستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجنبيا، وهي عوامل جذب الاستثمار، ولقد سماها المشرع الجزائري في قانون الاستثمار الأخير بالمزايا الممنوحة للاستثمارات¹.

ثانيا الحوافز الاقتصادية:

يمكن تلخيص الحوافز الاقتصادية فيما يلي وتتلخص في ستة حوافز:

- 1- درجة الانفتاح الاقتصادي العالية.
- 2- سياسات التي تعزز الاقتصاد الكلي.
- 3- الاستقرار في النظم القانونية والاقتصادية.
- 4- استقرار أسعار الصرف نسبيا.
- 5- هيكل ضريبي يشجع على تمويل الاستثمار ولا يقود إلى العجز.
- 6- وجود بُنى أساسية وتشجيع القطاع الخاص في دخول هذا المجال، خاصة مجال الصحة والتعليم باعتبارهما يساعدا في تحسين الإنتاجية بصورة قابلة للاستمرار².

ثالثا: الحوافز القانونية والتشريعية:

ونقصد بها سلسلة التشريعات القانونية التي صدرت في الجزائر والتي توضع حوافز مختلفة لجلب الاستثمارات وما مدى قدرة تطبيقها على المستثمرين وفي مختلف القطاعات³.

رابعا قراءة في التشريعات الجزائرية المتعلقة بالاستثمارات: لقد كان لقانون الاستثمار في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشى وواقع الاقتصاد الجزائري، وحسب الظروف التي تشهدها كل مرحلة، في سنوات التسعينيات قامت الدولة بعدة إصلاحات اقتصادية ومالية هامة وذلك بإصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب الموصدة أمامهم وإنشاء هيئات مكلفة في دعم وترقية الاستثمارات.

وفي قراءة لأهم القوانين الصادرة في الجزائر قبل وبعد سنوات التسعينيات بخصوص الحوافز يمكن استخلاص ما يلي:

1- قانون الاستثمار لسنة 1963:

ركز هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية في قطاعات ثانوية غير القطاعات الإستراتيجية التي كانت محتكرة من طرف الدولة، ولقد نص هذا القانون على حرية الاستثمار والمساواة أمام القانون خاصة في المجال الجبائي، كما أن هذا القانون لم يعرف تطبيقا فعالا في الواقع⁴، كون هذه المرحلة عرفت تأمينات في الاقتصاد.

2- قانون الاستثمار لسنة 1966:

¹ ينظر المواد 6-7 من القانون رقم: 16-09، المؤرخ في 03/08/2016، المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر، العدد 46، لسنة 2016.

² طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، 2006، ص: 317.

³ حمدي فلة، مجلة المفكر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10، ص: 344.

⁴ القانون رقم: 63-277، الصادر بتاريخ: 26/07/1963، المتضمن قانون الاستثمارات، ج ر، العدد: 63، لسنة 1963.

أهم ما يميز هذا القانون اختلافه التام عن القانون السابق وركز على مبدئين أساسيين:

المبدأ الأول:

احتكار الدولة للمجالات الحيوية (المادة 82)، وللمستثمرين حق الحصول على امتيازات أخرى بعد ترخيص إداري مسبق (المادة 4)، كما نص على إمكانية الاستثمار المختلط (المادة 50).

المبدأ الثاني:

تمثل في منح الضمانات والامتيازات، حيث تكمن الضمانات في المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة أمام القانون الجبائي (المادة 10)، حق تحويل الأموال والأرباح الصافية (المادة 11)، وتمثل الامتيازات هي الأخرى في أنها جبائية تتعلق بالإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي من رسم الانتقال بعوض ورسم العقارات (مدة 10 سنوات) والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية¹، ولقد فشل هذا القانون في جلب الاستثمارات الأجنبية كونه كان ينص على التأميم وفض النزاعات أمام المحاكم الجزائرية.

3- قانون الاستثمار لسنة 1982:

دخلت الجزائر مع بداية الثمانينات مرحلة جديدة، اعتمدت على لامركزية الاستثمار وتأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية حسب ما أقره قانون 82-11 المؤرخ في 21/08/1982²، حيث تمثلت المشاركة الجزائرية بنسبة 51% من رأس المال هذا النوع من الشركات، بينما لا تتجاوز حصة الأجانب 49%، ولقد قدم هذا القانون عدة حوافز للمستثمرين الأجانب والتي تتلخص فيما يلي:

أ- حق المشاركة في اتخاذ قرارات تسيير الشركة وفق قواعد القانون التجاري وضمان حق تحويل الأرباح غير المعاد استثمارها³.

ب- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة خمسة سنوات.

ت- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة خمسة سنوات.

ألا أن هذا القانون لم يشهد تطبيق فعال نظرا لعدة أسباب من بينها العراقيل المتمثلة في بيروقراطية الإدارة وعدم إعطاء الأولوية للاستثمارات الأجنبية.

4- قانون الاستثمار لسنة 1986:

إن الجزائر في هذه المرحلة شهدت أزمة اقتصادية خانقة نظرا لانخفاض أسعار البترول، وهذا ما أدى إلى حدوث اختلالات كلية في الاقتصاد الوطني وعلى إثر ذلك صدر القانون 86/13 المتمم لقانون 82/11⁴، ولقد تضمن هذا القانون الأخير الجديد العديد من الحقوق نذكر منها:

(1) حق الشركة في التسيير تحويل أرباح المنتج المحصل عليه من عمليات التنازل عن الأسهم

(2) ضمان التعويض في حالة التأميم أو نزع الملكية.

1- الأمر 66-277، المؤرخ في: 15/06/1966، المتضمن قانون الاستثمارات.

2- القانون رقم: 82-11، المؤرخ في: 21/08/1982، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، ج ر، العدد: 34، سنة 1982.

3- كاسحي موسى، الحوافز الجبائية للاستثمار في الجزائر، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص: 7.

4- قانون 86/13 المتضمن قانون الاستثمار المؤرخ في 19/08/1986.

3) تحويل حزني لأجور العمالة الأجنبية.

4) رفع أو تخفيض رأس مال الشركة المختلطة.

3- مرحلة التسعينات:

صدرت في عدة المرحلة العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار وعلى رأسها قانون 10/90¹، والمرسوم التشريعي 12/93² وهذا لإعطاء الاستثمارات الأجنبية الفرصة لإنعاش الاقتصاد الوطني.

إن قانون النقد والقرض لسنة 1990 يعد بمثابة تنظيم جديد لمعالجة الملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر وذلك لتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال³، ولقد أُلغى هذا القانون الأحكام المتعلقة بأغلبية رأس المال المحلي بالنسبة لشركات المختلطة وادخل تمييزا ما بين الأشخاص المقيمين والأشخاص الغير المقيمين وبحيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رأس المال إلى الجزائر لتمويل المشاريع غير المخصصة صراحة لدولة أو مؤسسات المتفرعة عنها.

إن هذا القانون يعتبر تحول جوهري للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد سوق والانتقال من سياسة الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

وهذا ما يجسد صدور المرسوم التشريعي رقم 12/93 الذي هبئ المحيط العام للاستثمار الأجنبي حيث حدد مجالات الاستثمار الأجنبي والوطني⁴، وإعطاء الحرية للمستثمرين واهم ما تضمنه هذا المرسوم التشريعي:

- تسهيل الإجراءات الخاصة بعملية الاستثمار.
- تقديم تسهيلات للمستثمرين الأجانب على مستوى الجبائي والجمركي.
- تأسيس وكالة دعم ومتابعة الاستثمار APSI إلى تقديم التسجيلات المختلفة.

ولكن هذا المرسوم تم إلغائه بقانون الاستثمار رقم 03/01

1- قانون الاستثمار رقم 03/01:

لقد قدم القانون للمستثمرين امتيازات جبائية جديدة مناسبة تمنح لهم منافع جبائية ومالية وجمركية كافية زيادة على تبني مبادئ الاستثمار الأساسية حرية الاستثمار ورفع القيود الإدارية عليه، عدم الالتجاء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي⁵

القوانين المتممة لأمر 03/01 المؤرخ 2001/08/20: لقد تم إدخال تعديلات وإتمامات على الأمر السابق وعنهما الأمر 08/06 المؤرخ في 2006/07/05 المتعلق بتطوير الاستثمار، إضافة إلى التعديل الوارد بقانون

¹ - قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في: 1990/04/14

² - المرسوم التشريعي رقم: 12/93 المتعلق بترقية الاستثمارات، المؤرخ في: 1993/10/05.

³ - دهماني سامية، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 1998، ص: 174.

⁴ - ينظر المادة 2 من المرسوم التشريعي، رقم: 12/93.

⁵ - محمد يوسف، مضمون أحكام القانون، رقم: 03/01، المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع على الاستثمار الوطنية والأجنبية، مجلة الإدارة، العدد 23، سنة 2001، ص: 22.

مالية التكميلي لسنة 2009¹، ولقد منحت هذه القوانين الأخيرة تحفيظات هامة للمستثمرين الأجانب منها الإعفاءات الجبائية والجمركية والإعفاء من الرسوم العقارية.

2- قانون الاستثمار الجديد 09/16:

أهم ما يميز هذا القانون أنه جاء بالعديد من الامتيازات الجبائية والشبه الجبائية سواء في مرحلة الانجاز أو الاستغلال كالإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والإعفاء من دفع حق نقل الملكية والإعفاء من حقوق التسجيل وتخفيض الإتاوة الإيجارية والإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري.

زيادة على الإعفاءات الأخرى في مرحلة الاستغلال ولمدة 03 سنوات كالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني وتخفيض نسبة 50% من الإتاوة الإيجارية من طرف إدارة أملاك الدولة².

المبحث الثاني

القيود الواردة على الاستثمار الأجنبي بالجزائر

رغم وجود العديد من المزايا التي نص عليها قانون الاستثمار الجديد رقم 16-09 المؤرخ في 03-08-2016. يخصص للإعفاءات الضريبية والجبائية لتي أولها المشرع الجزائري أهمية خاصة³ إلا أنها تبقى غير كافية لعدة أسباب نذكر منها.

أولاً: القيود القانونية

رغم ورود العديد من التحفيظات بقانون الاستثمار المذكور، إلا أنها استفادة المستثمر الأجنبي منها يلزمه إتباع العديد من الإجراءات المعقدة، وهذا يعني ملفات كثيرة إضافة إلى مختلف القيود الضريبية المفروضة على المستثمر وإن كانت مزايا تضمنها قانون الاستثمار، إلا أن تعددها وتعقدتها يزيد من أعباء المستثمر الأجنبي سواء في مرحلة الانجاز أو الاستغلال⁴.

1- القيود في مرحلة الانجاز: لقد نص المشرع الجزائري في المادة 12 من القانون 16-09 على جملة من التحفيظات الجبائية في المادة 12 والتي تضمنت ما يلي:

1- الإعفاء في الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة.

2- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

3- الإعفاء من دفع حق الملكية.

4- الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري.

5- تخفيض نسبة 90 من مبلغ الأتاوى الإيجارية.

6- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري⁵.

1- الأمر 01/09، المؤرخ في: 22/07/2009 المتضمن قانون المالية.

2- ينظر المادة 12 من قانون 16/09 المؤرخ في 13/08/2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر، العدد 46، سنة 2016.

3- ينظر المواد 12-13 من قانون 16-09، المؤرخ في 03/08/2016 المتعلق بالاستثمارات، ج ر، العدد: 46، سنة 2016.

4- عبدلي حبيبة القيود القانونية للاستثمار الأجنبي بالجزائر، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، العدد: 6، ص: 131.

5- ينظر المادة 12 من قانون 16-09 المتعلق بالاستثمارات.

زيادة على ما سبق، أن هناك العديد من النصوص القانونية التي توضع تسهيلات مالية في مجال تحفيز الاستثمار ونذكر منها:

1- قانون المالية لسنة 2013: والذي يعفى المستثمر من دفع حقوق التسجيل والرسم الإشهاري العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية في إطار عقود الامتياز على الأملاك العقارية التابعة لأملاك الخاصة للدولة¹، هو ما أكدته قانون المالية لسنة 2015 الذي نص في المادة 60 منه على إعفاء العقود الإدارية التي تعدها مصالح أملاك الدولة والمتضمنة منح الامتياز على الأملاك العقارية المبنية والغير المبنية في إطار الأمر رقم 04-08 المؤرخ في 2008/09/01 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة لأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، ويشمل هذا الإعفاء حقوق التسجيل ورسم الشهر العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية مع مراعاة التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار².

كما جاء قانون المالية لسنة 2017 بمنح تخفيضات على حق الامتياز الممنوح للمستثمرين بالتراضي لمدة 33 سنة على الأملاك الخاصة للدولة وهذه التخفيضات تمنح في فترة إنجاز المشروع والتي تصل إلى نسبة 95% خلال 5 سنوات وفي فترة الاستغلال 75% تمتد إلى غاية انقضاء مدة الامتياز، وهذه التخفيضات تتفاوت ما بين ولايات الشمال وولايات الهضاب العليا والجنوب وتصل إلى حد 95% ولمدة 15 سنة بالنسبة لولايات الجنوب الكبير ومبلغ الإتاوة يقدر بالدينار الرمزي في ولايات الجنوب وهذا بغية تحفيز الاستثمار بهذه المنطقة³.

الملاحظ على هذه الإعفاءات أن المشرع الجزائري لم يحدد بدقة متى يتم العمل بها والمدة المخصصة لذلك، باستثناء الإعفاء من الرسم العقاري وهل هذه الإعفاءات معممة على كل الاستثمارات أو فقط تلك ذات النجاعة أو الاستثمارات التي أثبتت نجاعتها؟ وكذلك ضمان نسبة الإدماج أكثر من 60% مثلا و انعكاسها بالفائدة على الاقتصاد الوطني في جلب العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات.

وكذلك من بين العوائق القانونية في مجال منح الحوافر الضريبية أيضا أن الاستفادة منها تكون حكرا على الاقتناء ذات المصدر الجزائري في إطار تشجيع الإنتاج الوطني حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2009⁴.

2- القيود في مرحلة الاستغلال: من أهم المخاطر التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر قيود نزع الملكية للمنفعة العامة، وكان على المشرع الجزائري ان يضع ضمانات بخصوص عدم نزع الملكية، وكذلك ممارسة حق الشفعة بقيود معينة لكي نضمن الطمأنينة للمستثمر الأجنبي، زيادة على ضرورة الشفافية في حل النزاعات مع

¹ ينظر قانون رقم 12-12 المؤرخ في : 2012/12/26، المتضمن قانون المالية لسنة 2013، ج ر، العدد: 72، سنة 2012.

² ينظر القانون رقم: 14-10، المؤرخ في: 2014/12/30، المتضمن قانون المالية لسنة 2015، ج ر، العدد 78، سنة 2014.

³ ينظر القانون رقم: 16-14، المؤرخ في: 2016/12/28، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، ج ر، العدد 77، سنة 2016.

⁴ ينظر المادة 35 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر، العدد: 44، سنة 2009.

المستثمر الأجنبي، لا بد من وجود ضمانات قانونية فعالة في شأن ممارسة حق الشفاعة وحل النزاعات التي تطرح بشأن الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا: عدم الاستقرار التشريعي و الاقتصادي

نقصد بعدم الاستقرار التشريعي وجود قوانين كثيرة وغير مستقرة وبطائها التعديل في العديد من المرات في مجال الاستثمار وذلك بخلق نوع من القلق لدى المستثمر الأجنبي¹، وهذا ما يترتب عنه ما يلي:

1- حق الدولة في إلغاء القوانين أو تعديلها: من أهم العوائق التي تحول دون تشجيع الاستثمار الأجنبي على تدخل الدولة في تعديل قوانين الاستثمار وإلغاء القانون الذي اقر المبدأ أو استفاد منه المستثمر الأجنبي.

وهذا يعتبر من أهم العوائق التي تحول دون قدوم المستثمر الأجنبي².

2- عدم الاستقرار الاقتصادي: إن التغيير في السياسة الاقتصادية للدولة يعتبر من أهم العوائق التي تحول دون قدوم المستثمر الأجنبي والتي تلخص فيما يلي:

أ- غموض السياسة الاقتصادية للبلاد: إن تغيير الحكومات في الجزائر أثر على تغيير مجالات النقدية والمالية مما يجعل المستثمر في وضعية غير مستقرة خاصة هذا الأخير يحاول بناء إستراتيجية استثمارية بناء على النظام القانوني الذي يحكم البلد المضيف.

ب- القيود الإجرائية للاستثمار: إن هذه القيود كانت ناتجة عن مسؤولية الإدارة في تطبيق النصوص القانونية بدون كفاءة قصد إرضاء المستثمر الأجنبي وهذه القيود لا تقل أهمية عن القيود ذات الطبيعة التشريعية من جانبين الفساد الإداري وسوء تطبيق القانون المتعلق بالاستثمار، كون الجانب الأول المتعلق بالفساد أصبح من أهم القضايا الراهنة سواء على المستوى الدولي أو المحلي ويشكل عائقا أساسيا لما له من تأثير على جلب الاستثمارات زيد على ذلك انعدام الشفافية في المعاملات، أما الجانب الثاني والذي يعتبر من أهم العوائق الإجرائية فيتلخص في سوء تطبيق القانون.

وكذلك من المخاطر التي تواجه الاستثمار في مرحلة الاستغلال هي مخاطر نزع الملكية للمنفعة العامة باعتبار أن ملكية الاستثمار تعتبر أمرا مقدسا لدى المستثمر الأجنبي والتي تعتبر بالنسبة له أمرا ذو أولوية³، مما يدفع به إلى العزوف عن الاستثمار في البلد المضيف، وبالرجوع إلى القانون الجزائري نجد أنه أعطى ضمانات للمستثمر الأجنبي ضد المصادرة الإدارية وكذلك نزع الملكية وذلك في حدود قانونية وبالمحصلة أن أي نظام قانوني يتم فيه نزع الملكية للمنفعة العامة يعد عائقا وقيدا قانونيا في وجه الاستثمار الأجنبي⁴.

خاتمة:

1- الجزائر شهدت العديد من التعديلات القانونية في مجال الاستثمار منذ سنة 1963 إلى غاية 2016 كما سبق توضيح ذلك.

2- ينظر القانون رقم: 16-09 المتعلق بترقية وتطوير الاستثمار.

3- عبدلي حبيبة، العوائق القانونية للاستثمار الأجنبي بالجزائر، المرجع السابق، ص: 133.

4- المرجع نفسه، ص: 133.

من خلال استقراء النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر، نستخلص بأن هناك تطور تشريعي هائل في مجال خلق تحفيزات مختلفة قصد جلب المستثمرين الأجانب، وبالتالي الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام والخروج من التبعية البترولية، وخلق الثروة خارج قطاع المحروقات، إلا أن الملاحظ بالرغم من كل هذا إلا حجم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر يبقى ضئيلا، لعدة أسباب من أهمها، عدم وجود الثقة في الاستثمار في الجزائر زيادة إلى عدم الاستقرار التشريعي وضعف المنظومة البنكية كلها عوامل آثرت سلبا على حجم الاستثمارات بالجزائر، ولهذا فالدولة مطالبة بضرورة خلق مناخ ملائم للاستثمار في قطاعات حيوية ولاسيما في الجانب الفلاحي والإنتاج الغذائي، بإعطاء ديناميكية جديدة للاقتصاد الوطني، والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الشراكة مع الدول ذات التجربة في مجال جذب الاستثمارات كدول شرق آسيا ماليزيا سنغافورة كون هذه الدول لها تجربة رائدة في مجال الاستثمارات المختلفة، زيادة على ذلك ضرورة الإسراع في إصلاح المنظومة البنكية وتنظيم سوق الصرف وتمكين المتعامل الأجنبي من حرية تحويل الأموال إلى الجزائر، هذه كلها عوامل تلعب دور هام في تطوير الاستثمار وتفعيل قوانينه.